بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
مجلة القادسية للعلوم الإنسانية
سكرتارية المجلة

Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of AL-Qadisiya
College of Arts
AL-Qadisiya Journal for Humanitarian Sciences

العـــــــدد: ٣٤٩
التاريـــــخ: ٢٠٢٥/١٢/ ٢٢

الى // أ.م.د. نبيل عمران موسى الخالدي المحترم

كلية الآداب / جامعة القادسية

((قبـول نشـــــر))

****

تحيـــــة طيبة ..

يسـرنا إعلامكم إن هيـــأة تحريـر مجلة القادسيـــة للعـــلوم الإنسانيـــة

قـد درست نتائج التقويـم العلمي لبحثـكم المعنـ

السياسة الأجتماعية وظاهرة الإرهاب داخل المجتمع العراقي تحليل سوسيولوجي

وفي ضـــوء ذلك قررت قبـــول نشـــره ، وسينشـــر في الأعداد القادمة التي ستصدر لاحقا
شـــاكرين تعـــاونكم متمنيـــن لكم التوفيـــق
في مسـتقبل الأيـام.

كلية الآداب
COLLEGE OF ARTS

أ.د.صلاح بارگـة ملـك الغبيسي

رئيس تحرير مجلة القادسية للعلوم الإنسانية

١٢/٢٢

نسخه منه إلى

- سكرتارية المجلة / للصادر

جامـــعة القـــادســـية
كـــلـيـــة الآداب
قســـم علم الاجتماع

السياسة الاجتماعية وظاهرة الإرهاب داخل المجتمع العراقي
تحليل سوسيولوجي

أ.م. د نبيل عمران موسى الخالدي

١٤٣٧هـ ٢٠١٥م

المقدمة

يمثل انتشار الإرهاب في أي مجتمع كان أزمة اجتماعية كبرى. ذلك أن الأمن على مستوياته الفردية والاجتماعية والعالمية المختلفة من أهم غايات الإنسان ومن أبرز حقوقه في الحياة فهو شرط لبقاء المجتمع وتطوره وتنميته ومن دونه لا يمكن للمرء أن يحيا حياة تتيسر فيها سبل التقدم والرفاه المختلفة.

لقد خلق الإنسان ليعيش في أمن وسلام على هذه الأرض، وحينما يصبح هذا الحق مهدداً بالزوال تفقد الحياة قيمتها ومعناها بل تتحول إلى شقاء وعذاب وعائق يقف في طريق نمو الحياة السليمة، لذا يشكل الإرهاب عائقاً للتنمية البشرية على مستويات عدة (الأمني والصحي والاقتصادي والتعليمي و.. ما إلى ذلك) لذلك تسعى المجتمعات البشرية المختلفة إلى تفادي الإرهاب بعد أن شهدت أحداثاً متلاحقة من الجرائم الإرهابية المروعة سواء في الغرب أم في الشرق.

ولما كان المجتمع العراقي يشهد منذ احتلاله عام (٢٠٠٣) جرائم إرهابية لم يسبق لها مثيل تنوعت وسائل تنفيذها ومارست شتى أنواع العنف وأشدها تأثيراً في الأرواح والممتلكات وتركت آثاراً واضحة في مختلف جوانب الحياة ومؤسسات المجتمع المختلفة، برزت معها الحاجة إلى قيام العديد من الدراسات التي ينبغي أن تعالج مشكلة الإرهاب وآثاره المتنوعة. الأمر الذي يدعو للانتباه والبحث الدائم عن مصادر الإرهاب ومواجهة الأسباب المهيأة لتناميه، وتجفيف تلك المصادر بوضع إستراتيجية مدروسة وشاملة للسياسة الاجتماعية، ولا شك أن المتغيرات الدولية المعاصرة سوف تفرض مراجعة لمعظم السياسات الاجتماعية في العراق، وقد أدت هذه التغيرات إلى أن يتوجه العراق نحو تحديد التحديات التي تواجهه على إثر هذه الظروف التي هي نتاج بعض القصور في السياسة الاجتماعية، وأن يعمل على مواجهتها على أسس علمية جديدة، وهي لها علاقة بالتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة التي مر بها المجتمع العراقي، وان أهم التحديات التي عانى منها ويتهدد بها في أي وقت ومكان ظاهرة الإرهاب، وهو أزمة اجتماعية أو خلل في منظومة السياسات بأبعادها المختلفة. وتتناول هذه الدراسة واقع السياسات الاجتماعية المبذولة من لدن الدولة العراقية لمواجهة ظاهرة الإرهاب، وهل تعد نابعة من إرادة وطنية تهدف لحماية الأفراد وضمان حقوقهم، ويمثل البحث الذي بين أيدينا جهداً متواضعاً في هذا السياق.

المبحث الأول

الإطار التصوري للدراسة

أولاً: إشكالية الدراسة

يواجه المجتمع العراقي اليوم الإرهاب الذي أدى إلى انعدام الأمن وتعميق الصراع الاثني والطائفي فيه، كما وسع رقعة الفقر والحرمان. كل هذا مع استمرار لغياب الدولة التي دمرتها الحرب وغياب الخدمات الاجتماعية وتفاقم مشكلة البطالة.

لقد تزايدت العمليات الإرهابية في الآونة الأخيرة وتنوعت صورها واتخذت أشكالاً شديدة الخطورة مؤدية إلى إشاعة الرعب والخوف وذلك لتحقيق أهداف معينة. فالسياسات الاجتماعية في هذه المرحلة لها دور حاسم، فإما أن تؤدي إلى استقرار بنية المجتمع والدولة، وإما أن تؤدي إلى توتر سياسي واجتماعي يفضي إلى تصاعد العمليات الإرهابية على تنفيذ مخططات وأهداف السياسات الخارجية. ويُعدُّ وضع سياسة اجتماعية متكاملة وتنفيذها على مستوى المجتمع ككل في أنها تحقق الأمن والسلام بكل أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتساعد على مواجهة الأخطار في المجتمع. إن السياسات الاجتماعية بمجموعها عند تطبيقها، إما أن تنجح، أو تفشل في تحقيق الأمن الاجتماعي. وهذا مقياس فعاليتها. فقد ازدادت مؤخراً أهمية الأمن الاجتماعي موازنة بالعقود السابقة نتيجة لاختلال المجتمع وللأوضاع الأمنية المتردية لانتشار الإرهاب وتنظيم داعش الإرهابي، وتتبلور مشكلة البحث في محاولة الكشف عن نواحي القصور في السياسة الاجتماعية التي هيأت لتنامي ظاهرة الإرهاب.

ثانياً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية البحث هذا من خلال تأكيده أهمية وضوح الحاجة إلى سياسة اجتماعية جديدة تتطلبها على الأقل ضرورات مواجهة الآثار السلبية التي يتركها الإرهاب في المجتمع العراقي، لأن الفهم الصحيح لسياسات الإصلاح في مجتمعنا العراقي أمر لازم، فهناك تأثيرات وتداعيات مباشرة لهذه السياسات على الحد من ظاهرة الإرهاب، وعلى الرغم من ان هذا الموضوع يمثل بعدا أساسياً في الحياة الاجتماعية، إلا ان الإسهامات السوسيولوجية في هذا المضمار ما زالت متواضعة. ومن خلال إثارة هذه القضايا وإخضاعها للبحث العلمي، فإنها تمكن من وضع الحقائق أمام المسؤولين التنفيذيين لمراجعة سياسات الحد من ظاهرة الإرهاب والوقوف على أبرز العوامل في نمو الظاهرة، ومن ثم فإن هذا البحث يأتي كمساهمة سوسيولوجية في موضوع سوسيولوجيا السياسات الاجتماعية وظاهرة الإرهاب في المجتمع العراقي. ومن هنا تجيء أهمية فهم التبعات الاجتماعية، للتقليل من حجم التداعيات السلبية الناجمة عن تطبيق هذه السياسات. وهو يستقرئ وجهات نظر

مجموعة من الخبراء في السياسة للتقليل من آثار الإرهاب، وذلك بوضع سياسات لتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك وبناء الثقة والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١- تقييم أبعاد السياسة الاجتماعية المرتبطة بطبيعة التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، وعلاقتها بتنامي ظاهرة الإرهاب.

٢- اقتراح سياسة اجتماعية لمواجهة حالة الإرهاب في العراق.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

انطلقت الدراسة من تساؤلين، هما:

١- ما مدى تطابق السياسات الاجتماعية المبذولة من لدن الدولة ضمن مواجهة ظاهرة الإرهاب في العراق ؟

٢- هل حددت الدولة السياسات الفعالة التي ستحد من ظاهرة الإرهاب ؟

خامساً: تحديد مفاهيم الدراسة

١- السياسة الاجتماعية:

ينظر إلى السياسة الاجتماعية بعدّها خططاً ومشروعات وأنشطة لمواجهة الخلل في العلاقات الاجتماعية كصور عدم المساواة أو التهميش الاجتماعي لفئات معينة، أو شبكة أمان اجتماعي يمكن من خلالها تحقيق حد من السلام الاجتماعي والعيش في حد أدنى من الرفاه، بحيث تتقلص المشكلات الاجتماعية إلى أدنى حد[١].

وتضع المجموعة العربية للإسكوا -في تقريرها- عن السياسة الاجتماعية في البلدان العربية تعريفا لمفهوم السياسة الاجتماعية بأنها "السياسات الاجتماعية هي أفعال هادفة ومخططة ومنظمة، كما أنها -أيضاً- تدخلات، وتدابير، وتنظيمات، وتشريعات...الخ"[٢].

وتعرف السياسات الاجتماعية بوصفها أطراً مرجعية ومبادئ توجيهية تتبناها الحكومة لبناء العلاقة بين الدولة والمواطن، وتعني وجود عقد اجتماعي يحدد حقوق وواجبات كل طرف. وعليه فإن السياسات الاجتماعية ترسي المبادئ التي يجب على الدولة ومواطنيها الالتزام بها[٣].

إجرائياً تعرف السياسة الاجتماعية بأنها الخطط الحكومية التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وإلى رفع قدرات البشر ونوعية حياتهم.

٢- مفهوم الإرهاب:

ورد في قاموس الأكاديمية الفرنسية تفسير لكلمة الإرهاب على الشكل التالي "رعب خوف شديد اضطراب عنيف تحدثه في النفس صوره شر حاضر أو خطر قريب"[٤]. واصطلاحاً يعني "أي استعمال للعنف أو التهديد باستعماله تحديدا لغايات سياسية"[٥].

إما قاموس أكسفورد (Oxford) فيعرفه بأنه "استعمال العنف أو التهديد باستخدام العنف خصوصاً لتحقيق أهداف سياسية، إما الإرهابي فهو الشخص الذي يستخدم العنف المتحصل من الرعب من اجل تحقيق أهداف سياسية[٦].

ويعرف الإرهاب بأنه محاولة الأفراد أو الجماعات فرض رأي أو فكرة أو مذهب ديني أو موقف من قضية من القضايا بالقوة والأساليب العنيفة، بدلاً من اللجوء إلى الحوار والوسائل الحضارية التي خلقها الإنسان عبر كفاح طويل من اجل حقوقه[٧].

ويرى هاردمان بأن الإرهاب يمثل منهجاً أو نظرية كامنة، تهدف من خلاله مجموعة منظمة أو حزب لتحقيق أهداف معلنة بأستعمال العنف[٨].

وتتفق معظم الحدود السابقة على أن الإرهاب عنف سياسي يمارسه الأفراد أو الأقلية، يتخذ صوراً متعددة كالاغتيال، ووضع المتفجرات وذلك بهدف استغلال إقليم معين أو قلب نظام سياسي، أو مقاومة مظاهر معينة في سياسة الدولة. والإرهابي هو من يستعمل الإرهاب أو يشارك في أعماله.

واجرائياً فأننا نعرف الإرهاب بوصفه الاستعمال غير المشروع للعنف أو التهديد باستعماله وذلك نتيجة لظروف اجتماعية محيطة بالمجتمع وذلك من أجل تحقيق مصالح سياسية غير مشروعة أو غير محددة على الأقل.

المبحث الثاني

الدولة والجهات المشاركة في صنع السياسات الاجتماعية وأهدافها

أولاً: مسؤولية الدولة عن السياسات الاجتماعية

للدولة دور أساسي في رسم وتخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية، يجب ان يكون هناك سياسة اجتماعية واضحة المعالم بعدها تحديدا وتنظيما لاتجاهات المنهج الذي ترتضيه الدولة لتوجيه العمل الاجتماعي بها في شتى المجالات والمجتمعات وفق الأهداف التي تسعى إليها تحقيقا لآمال شعبها في العدالة الاجتماعية وفي مستوى أفضل للحياة وهذه السياسة يجب ان ترتكز على أيديولوجية الدولة فهي التي تحدد أنماط العمل الوطني وغاياته وترسم الإطار العام لحركة المجتمع في شتى نواحي الحياة. والسياسة الاجتماعية هي الضمان الوحيد للسيطرة على هذه الحركة في جانبها الاجتماعي وتوجيهها لتسير في اتجاه الهدف المرسوم ولمواجهة احتياجات التطوير وفق أسس ثابتة ومنهج واضح. إذ تعد السياسة الاجتماعية جزءاً من السياسة العامة للحكومة التي تعد أعلى سلطة في الدولة، والسياسات الاجتماعية عمليات اتخاذ قرارات من البدائل المتاحة في المجتمع وتتعلق هذه القرارات بتحديد الأهداف التي يسعى المجتمع للوصول إليها من خلال حقبة زمنية محددة، وترتبط تلك السياسات بايديولوجية المجتمع والاتجاهات السائدة فيه، وتنبع من الثقافة السائدة في المجتمع والتي تتصل مباشرة بالدين الذي يؤمن به هذا المجتمع.

عليه، يجب أن تهدف هذه السياسات إلى معالجة الخلل في النظام الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية. وذلك من خلال إعادة توزيع الثروة، والحفاظ على حد أدنى من الدخل ومستوى المعيشة، ومساعدة الفئات والمناطق المحرومة، وإنشاء شبكة للأمن الاجتماعي، والحكم الصالح. وتشير التغيرات العالمية التي أثرت في معظم بلدان العالم إلى أهمية التغير في وظائف الدولة وسياساتها الاجتماعية لمعالجة آثار هذه التغيرات.

إن السياسة الاجتماعية تصدر على هيأة أهداف ومبادئ تقرر حقوقاً لسكان المجتمع يمكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير وإجراءات متعددة، بمعنى أنها اختيارات مقصودة بين بدائل متاحة، وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتحدد السياسة الاجتماعية عن طريق سلطة تمتلك المسؤولية وتمتلك القدرة لتحقيق ذلك، مستندة إلى القوة السياسية المتمثلة بالدولة التي تستطيع الهيمنة على عمليات اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة في حياة أفراد المجتمع بما في ذلك القرارات ذات العلاقة برفاهية الناس[٩].

إن الدولة تعد الفاعل الرئيس في صنع السياسات العامة وممثل المجتمع في تقرير هذه السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومما لاشك فيه، فالسياسة الاجتماعية تختلف وفقاً لتوجهات الدولة. وتمثل عملية صياغة السياسة الاجتماعية في العراق سلسلة متشابكة من مجموعة من الفاعلين كل

حسب دوره، فبالإشارة إلى دور رئيس الحكومة في العراق في صياغة السياسة الاجتماعية، يمكن القول إنه يتولى السلطة التنفيذية، ومسؤوليته عن السياسة العامة للدولة، أي إن رئيس الوزراء هو محور النظام السياسي كله، ويتمتع بسلطات دستورية وفعلية واسعة. ويعد مجلس الوزراء هو المساهم الرئيس في عملية صياغة السياسة الاجتماعية، إذ يمثل مجلس الوزراء مشتركاً مع رئيسه السلطة التنفيذية، والتي من أهم مهامها وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها.

ويعد العراق أشد حاجة إلى هذه السياسة من الدول الأخرى إذ هو في تطوير يحتاج إلى تعبئة كل الجهود والطاقات والامكانيات لمواجهة عوامل تخلفه ومحاولة اللحاق بالدول التي سبقته في طريق مواجهة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية مثل داعش والفساد في مؤسسات الدولة وهدر المال العام..الخ.

ثانياً: الجهات المشاركة في صنع السياسة الاجتماعية

١- **مجلس النواب:** يلعب مجلس النواب (البرلمان) دوراً كبيراً في صياغة السياسة الاجتماعية، إذ يمتد دور البرلمان إلى أكثر من مجرد سن القوانين وإقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة، إذ يمتلك البرلمان حق مراقبة السلطة التنفيذية مراقبة تامة، وذلك من خلال وظائف البرلمان، ويمارس البرلمان سلطته التشريعية من خلال سن القوانين بالاشتراك مع السلطة التنفيذية، فقد جاء في المادة (٦١) يختص مجلس النواب بتشريع القوانين الاتحادية، وكذلك الرقابة على أداء السلطة التنفيذية،.وكذلك تتمثل سلطة البرلمان المالية في الموافقة على الموازنة العامة للدولة، والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره. وتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية[١٠].

٢- **المؤسسات الحكومية:** إن نجاح السياسة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق المؤسسي الذي يسود المجتمع بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية، وبطبيعة المناخ السائد بهذه المؤسسات، بمعنى إلى أي حد يقترب هذا المناخ من الحرية والديمقراطية والشفافية والمشاركة واللامركزية. فكلما اقتربنا من هذا المناخ كان المناخ مساعداً على نجاح فاعلية السياسة الاجتماعية، والعكس صحيح بالطبع.

وفي الآونة الأخيرة ظهرت العديد من الظواهر السلبية في المجتمع، منها العنف والإرهاب والطائفية، مما يشكل تهديداً للمجتمع، ويهدر الجهود التي تبذلها السياسات الاجتماعية في شتى المجالات كافة. ومما لاشك فيه أن سياق المجتمع العراقي المفعم بالعديد من الأزمات والمشكلات السابق الإشارة إليها يحد من نجاح وفاعلية السياسات الاجتماعية إن لم يكن يهدمها من الأساس، لذلك يجب الوضع في الاعتبار هذه الأزمات، ومحاولة حلها، أو الحد من آثارها؛ حتى يتمكن المجتمع من مواصلة مسيرته، لأن ظواهر مثل العنف والإرهاب والطائفية قد أسهمت في تراجع الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

٣- **الشعب:** إن أفضل السياسات الاجتماعية هو بمشاركة الشعب بمواطنيه (بمختلف شرائحهم الاجتماعية) في وضع السياسة الاجتماعية وتحديد أهدافها لكونهم أصحاب المصلحة الحقيقية في تطوير واقعهم الاجتماعي مع الأطراف المختلفة، فحينما يشارك الشعب بأدائه وخبراته وبجهوده في تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية للدولة ومراقبة هذه التنفيذ، فإنه يمكن تطبيقها منهجيا وترجمتها إلى خطط وبرامج ومشروعات.

ويتمثل دور الشعب حيث تكفل الحرية الحق لكل مواطن في أن يعمل ما تبيحه تلك السياسات. وهذا ما تتيحه الديمقراطية بأن تكون الكلمة الأخيرة في توجيه هذه السياسة أو تعديل مسارها للشعب نفسه توكيد لسيادته بما يجعلها أكثر صدقا في التعبير عن احتياجاته، وتحرص الحكومات الحديثة على بناء عقد اجتماعي بينها وبين المواطنين، وفيه يتم الاتفاق بين الجميع على الحقوق والواجبات من اجل تحقيق المصلحة المشتركة، ويعبر المواطنون عن دعمهم للحكومة من خلال بذل الجهود التي تحقق خير البلاد، وتكتسب الحكومة الشرعية من خلال حماية حقوق الشعب، وصنع سياسات عامة تعود بالفائدة على الجميع. ولم يعد ينظر إلى السياسة الاجتماعية على أنها مجرد خدمات اجتماعية، كالتعليم والصحة والتشغيل والإسكان والأمن الاجتماعي، بل اتسع التصور ليشمل إعادة التوزيع والحماية والعدل الاجتماعي.

ولذلك كان من الضروري أن تعمل السياسة الاجتماعية على دفع السكان إلى مركز عملية صنع السياسة، ليس من خلال توافر الرفاهية الاجتماعي المتبقي لهم، وإنما من خلال جعل حاجاتهم وأصواتهم تشكل التيار الرئيس عبر القطاعات المختلفة، وما يسهم في تخفيف الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتعزيز رأس المال البشري.

٤- **الإعلام:** توافر وتكامل أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال جميعها لنشر الوعي التخطيطي بين قطاعات الشعب المختلفة، مع مشاركة الأجهزة الحكومية والشعبية كافة في اقتراح ومناقشة برامج ومشروعات الخطة إذ تصبح صالحة للتنفيذ ومقبولة من أفراد المجتمع كافة[١١]. وعلى الإعلام أن يؤدي دوره المهم في التوعية بمخاطر الإرهاب إذ يعمل الإعلام على تشكيل ثقافة المتلقي، ويتأثر بالثقافة السائدة، لذلك يعد من أهم وسائل ترسيخ التغيرات الايجابية في حياة المواجهة، فهناك مسؤولية كبيرة للإعلام في تنمية التفكير الواقعي والتبصير بمخاطر السلوكيات غير القانونية بصفة عامة، وللإعلام دور في الحد أو عدم التأجيج الطائفي أو نشر الرعب أو الانحياز لفئة معينة، وأيضا في توضيح مخاطر الإرهاب على الحياة الاجتماعية، والعمل على تأسيس رأي عام يدعم الجهود والخطوات في هذا الاتجاه.

ثالثاً: أهداف السياسات الاجتماعية

يجب ان تضع الدولة أهداف سياستها في ضوء التحديات الداخلية التي تواجه كل دولة على حدة، ويمكن أن تتلخص فيما يلي:

١- إن الهدف الأساسي للسياسة الاجتماعية هو كبح الفقر والإقصاء الاجتماعي، وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الديموغرافية والجغرافية والعرقية.

٢- إعادة توزيع الثروة، وذلك بتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية في تقديم الخدمات وفي توزيع الموارد، ومن ثم تحقيق التماسك الاجتماعي والمحافظة على النسيج الكلي للمجتمع في حالة من التوازن، والتقليل من مظاهر التوتر وصور القلق الاجتماعي.

٣- الحفاظ على حد أدنى من الدخل ومستوى المعيشة، بحيث لا يتردى المجتمع إلى حالة من الفقر، وبحيث تقل الفروق بين الطبقات الاجتماعية، وتتجه السياسات الاجتماعية نحو الفئات الأشد حرماناً، ونحو الفئات التي تعيش ظروفاً خاصة، كالمسنين، والعاجزين عن العمل، والأرامل، والمطلقات، وغيرهم من الفئات الخاصة.

٤- مساعدة الفئات المحرومة والمناطق المحرومة، وهنا تتجه السياسات الاجتماعية نحو الريف وفقراء المدينة، وتدعم الاسر التي تعول عدداً كبيراً من الأطفال، والعناية بمشكلات المجتمعات الصناعية، ومشكلات الشباب العاطلين، وغير ذلك من المشكلات[١٢].

٥- إنشاء شبكة للأمن الاجتماعي، من خلال أنشطة الجمعيات الاهلية، والمؤسسات الدينية، والخدمات الحكومية، بحيث تتكاتف كل الجهود من أجل تحقيق قدر من الأمن الاجتماعي.

٦- الحكم الصالح، فالسياسات الاجتماعية لا تندمج و لا تؤتي ثمارها المرجوة إلا في إطار حكم صالح، وفي كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية، ولا يتحقق الحكم الصالح الا بتعاون خلاق بين الأطراف الفاعلين جميعهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[١٣].

رابعاً: الأجهزة التي تتولى تنفيذ السياسة الاجتماعية

فيما يلي بعض المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية:

١- **الأسرة:** ولها دور في تماسك المجتمع والمحافظة على أعضائه للعمل والتعامل الإجتماعي وتسعى لتحقيق مسؤولية متبادلة فعالة نحو رفاهية كل فرد.

٢- **المؤسسة الدينية:** للنظام الديني الأثر الكبير على الحياة الاجتماعية للمجتمع ويعد الاتجاه الاجتماعي للدين هو الرباط القوي الذي يربط الدين بالمجتمع.

٣- **المؤسسة التعليمية:** وتتولى مساعدة أبناء الجيل على اكتشاف المعرفة وصواب الرأي وإمدادهم بما يحتاجون إليه من معلومات ومساعدتهم على معرفتها ومساعدة على التفكير في الوصول للنتائج.

٤- **المؤسسة السياسية:** وتعني بضبط سلوك الأفراد في حياتهم الاجتماعية ويحدد العلاقة بينهم ويحمي الضعيف من القوى ويعمل على حماية المجتمع من أي اعتداء.

٥- **المؤسسة الاقتصادية:** ويقصد بها النظام الاقتصادي الذي يتولى بالأساليب الفنية لإنتاج والتوزيع والتسويق والاستهلاك.

المبحث الثالث

الإرهاب تطوره ودوافعه وآثاره

أولاً: ظاهرة الإرهاب في العراق

إن الإرهاب في صورته المعاصرة لا يرتبط بمكان معين، فإنه كذلك لا يرتبط بزمن معين، فقد استعمل الإرهاب في الأزمنة المختلفة على مر العصور وإن اختلفت بواعثه ودوافعه في الماضي عن الوقت الراهن، فقد عرف المجتمع ظاهرة الإرهاب منذ أمد بعيد، وتطورت مع تطور المجتمع ومع العلاقات الاجتماعية المختلفة، إلا انه لم يكن له الخطورة نفسها التي يتمتع بها اليوم.

لقد ظهرت في العالم موجات عدة من الإرهاب، وكانت كلها بغيضة ومؤلمة، ولكن الموجة الراهنة من الإرهاب، والتي يستعمل الدين فيها استعمالاً سياسياً، ربما تكون أبغض هذه الموجات وأشدها ألماً. والعالم يُذهل كل يوم أمام بشاعة القتل، والإسراف فيه، باسم الدين، ويشعر كل إنسان –من كل الديانات والبلدان– بأن ما يقوم به هؤلاء الإرهابيون لا علاقة له بالدين، وأنه يرتبط بمؤامرة كبيرة على بلادنا، فهذه شعوبنا تسعى إلى السلام والأمن والطمأنينة، وتسعى إلى أن يتأسس العالم على التوازن والعدل والمساواة والعيش الكريم لكل البشر، ولكن في المقابل يظهر هؤلاء الإرهابيون، ومن ورائهم، الذين يريدون لهذه البلدان الخوف وعدم الاطمئنان، والفرقة والانقسام، بل يريدون أن يُدخلوها في نفق مظلم لا عودة منه أبداً[١٤].

وفي العراق كانت –ولا زالت– الهجمات الانتحارية هي أخطر الهجمات على الإطلاق وأكثرها دموية وتأثيرا نفسيا، مثلما كانت الهجمات بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة مؤذية ومربكة، وتجعل الطرقات غير أمنة على الدوام أو مثيرة للقلق على الأقل، وحدثت تطورات مثيرة للقلق من جراء دخول (العبوات اللاصقة)، فقد تسببت في إشاعة قلق مركب وإحداث خسائر نوعية.

إن عدم فاعلية أجهزة الأمن (الشرطة والجيش)، والغياب شبه التام للجهود الاستخباراتية، وعدم كفاية السيطرة العسكرية للدولة العراقية، شكلت أجواء مناسبة للتنظيمات المتطرفة لإعادة لملمة أوضاعهم واستقطاب مزيد من الشباب العاطلين عن العمل. فبدأت الأحاديث تنتشر عن مقاومة، وعملاء وهجمات. وبالنسبة لظاهرة الانتحاريين فأنه لم تحدث عمليات انتحارية سابقاً في العراق إلا في حالات نادرة، ولم تصل ظاهرة الانتحاريين إلى نفوس العراقيين وعقولهم، وكل الذين قاموا بهذه العمليات الانتحارية خلال السنوات الثلاث الأولى كانوا من غير العراقيين، ومعظم الذين نفذوا عمليات انتحارية تتلمذوا في مدارس دينية متشددة، ومن متلقي عمليات الشحن الديني المتشدد.

أما العراقيون، فبدأت العدوى تصل إليهم مع مرور الوقت، نتيجة الإحباط، والضغوط النفسية والمحاضرات وعمليات الإغواء والتحريض والتوجيه في المناطق التي سيطر عليها تنظيم القاعدة أو بقيت سيطرة الدولة بعيدة عنها، واستهدفت العمليات الانتحارية أهدافا مهمة وخطيرة غير

محددة، منها استهداف القيادات السياسية العليا، ويدل هذه الأعمال على سرعة دخول وتغلغل تنظيم القاعدة إلى العراق ووصوله إلى مناطق خارج مفهوم الحاضنات الاجتماعية[١٥].

ثانياً: دوافع السلوك الإرهابي

هناك العديد من الأسباب التي تحمل الإنسان على الوقوع في التطرف والإرهاب، فالإرهاب ليس فعلاً منعزلاً ولكنه ثمرة تضافر عوامل عدة ومتشابكة ومتنوعة تحركه، برغم أنه ليس من المؤكد ان كل هذه العوامل حتما ستؤدي إلى الإرهاب.

إن الإرهاب ظاهرة إجرامية أو سلوك منحرف عن قواعد السلوك الاجتماعي السائدة في المجتمع، وكونه سلوكاً يصدر من إنسان يعيش في بيئة اجتماعية معينة ووسط اجتماعي معين، ومن ثم فهو سلوك اجتماعي منحرف. وعلى ذلك فإن تفسير الإرهاب ينطبق عليه ما يقال عن تفسير الظاهرة الإجرامية بصفة عامة، ومع كون الإرهاب يشكل ظاهرة إجرامية واجتماعية إلا انه يعد صورة خاصة ومميزة من العنف، بل انه يتميز عن صور العنف السياسي الأخرى، وهو يندرج تحت صورة خاصة من الإجرام[١٦].

ومع ذلك يبقى الإرهاب ظاهرة إجرامية لها خصوصيتها بين غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، وذلك لكونها تحتاج إلى قدر من الذكاء في التخطيط، فالقائمين على التخطيط للعمليات الإرهابية يبنون خططهم في ظل حساب دقيق للمواقف والنتائج ورؤية لأبعاد كل عملية لا يقدرها إلا من كان على قدر من الذكاء، فذكاء الفرد إذا لم يحسن استغلاله فيما هو مفيد قد ينجح البعض في تسخير هذا الذكاء لخدمة إغراض إجرامية أو إرهابية ومن ثم يصبح عاملا مهيئاً لارتكاب جرائم الإرهاب[١٧].

ويمكن تفسير الإرهاب على انه نوع من التعبير عن السخط على المجتمع نتيجة للظلم الواقع على من يقوم به (كما يتصور هو أي الشخص الإرهابي)، والجميع مسؤول عن هذا الظلم الواقع عليه ومن ثم فالجميع يستحق العقاب، فالشاب الذي يعيش في مجتمع تغيب فيه الثقافة الوطنية الشاملة والثوابت الرمزية الموحدة، ويسوده الاضطهاد السياسي والتهميش الاجتماعي والإهمال العرقي والاستعباد الطائفي وتضعف فيه القيم، فإن هذا الشاب يعاني من فراغ روحي، وتمزق فكري، وقلق اجتماعي على مستقبله، مما يؤدي إلى الإحباط وفقدان الأمل ويولد الشعور بالعداوة والكراهية والرغبة في الانتقام[١٨].

ومن الناحية الدينية فأن الدين فكر وعقيدة ونظام. وكل عقيدة يكون لها مؤيدون ومناهضون، فكلما زاد عدد المؤيدين زادت العقيدة (قوة ورسوخاً) والعكس صحيح. فالحالة الدينية مرتبطة بحالات الفقر والقهر والضياع والتهميش والتبعية العامة التي يشعر بها الشباب، وليس حالة مستقلة عن الايمان أو التدين أو الشعائر والعبادات، ففي ظل كل هذا يمكن التأثير في هؤلاء الشباب

وتجنيدهم، وتكوين ثقافتهم من مجموعة تفسيرات خارجة على الدين تستند إلى تفسير مشوه يقدمه بعض الذين يتصدون للدعوة الاسلامية من أعلى المنابر على أنه الدين الصحيح[١٩].

وكذلك يرتبط الإرهاب الاجتماعي بالوضع الاقتصادي فهو يقوم على التفاوت بين فئات المجتمع فئة تسعى لإقامة المساواة بين أفراد المجتمع وفئة تحاول الاحتفاظ بالمزايا والمكاسب التي تتمتع بها، وإرادة المساواة هذه لابد لها أن تصطدم بإرادة التفاوت، والتغير الاجتماعي عادةً يتم أما بالتطور وإما بالثورة، وكلما زادت إرادة التغيير والتي يدفع إليها مجموعة من الأفراد أصبح من الصعب على السلطة الحاكمة والشعب القبول بالأمر الواقع، ويمارس الإرهاب الاقتصادي على الصعيد الداخلي عندما تعمل الدولة أو الفئة الحاكمة لصالح البرجوازية والطبقات المميزة أو لصالح الفئة التي تستند إليها السلطة، سواء أكانت هذه الفئة هي الأقلية أم الأكثرية. فالسلطة الحاكمة تضع في الوظائف الرئيسة والعامة الأشخاص الذين ينتمون إلى انتماءاتها السياسية نفسه أو ميولها واتجاهاتها السياسية. فتعمل هذه البيروقراطية على منح الامتيازات والتسهيلات الاقتصادية لمؤيديها وتحرم فئات الشعب الأخرى خصوصاً المعارضة من موارد الدولة، مما يسهم في الخلل الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد الشعب ويخلق الشعور لدى الفئة المحرومة بتميز الفئة الحاكمة وبالكراهية للطبقة المميزة والثرية.

وتعد البطالة إحدى أهم الظواهر التي تلعب دوراً كبيراً في ارتكاب الجرائم الإرهابية إذ إنها تخلق وضعاً عقلياً ونفسياً لدى الشباب يؤدى بهم إلى فراغ ذهني مما يسهل استقطابهم من جانب الجماعات الإرهابية فتقوم باستغلالهم وبث أفكارها المسمومة إليهم وتجندهم لخدمة أهدافها سواء كانت سياسية أو غيرها[٢٠].

إن التغيرات الأساسية في سلوك فئات المجتمع بالنسبة لبعضهم البعض أو بالنسبة للسلطة تؤثر في نشوء الاضطرابات والصراعات الداخلية، فالسلطة بنفسها هدف تسعى كل فئة من اجل الوصول إليها والاحتفاظ بها، السلطة هي محور صراع الطبقات في الدولة. كل طرف يسعى إلى ضرب الآخر وإخضاعه. فالمجموعة الحاكمة تعمل من اجل الاحتفاظ بالمكاسب والامتيازات التي حصلت عليها من خلال وجودها في السلطة، والمجموعة الأخرى تحاول تحدي الأولى وإجبارها على التنازل والتخلي عن المكاسب والامتيازات فالهيمنة السياسية أو الإرهاب السياسي من قبل المجموعة الحاكمة، سواء كانت من الأقلية أو الأكثرية، يضر بالعلاقات الاجتماعية ويثير الفرقة بين أبناء المجموعتين، مما يدفع كل مجموعة إلى اضطهاد الأخرى واستعمال العنف ضدها[٢١].

أما بالنسبة إلى الدوافع الانفصالية للإرهاب فهذه تعود إلى دوافع أثنية وجغرافية وتطالب فئة عرقية معينة تسكن منطقة جغرافية محددة بالانفصال عن الدولة المركزية فربما تشعر هذه الفئة بالمهانة والاضطهاد من قبل الأكثرية العرقية الحاكمة. فتكثر الدعوات والمطالبة بالاستقلال فتتخذ

العنف طريقاً للوصول إلى غايتها. فالأقلية في هذه الحالة لا تشعر فعلاً بالمواطنة الكاملة، والدولة تتبع سياسة التفريق بين الأجناس. هذا ما يدعيّه ويطالب به الأكراد في العراق.

وفي مجال ظاهرة الإرهاب نجد أن عقدة الشعور بالنقص قد تكون وراء العديد من العمليات الإرهابية، سواء الفردية أم الجماعية، فعلى المستوى الفردي فإن الإحساس بفقدان الانتماء والحاجة إلى إشباع الرغبة في هذا الانتماء مع الجهل بالخطوط والمناهج الموصلة إلى هذا الإشباع زيادة على الفراغ السياسي والديني للشباب، فأن ذلك يؤدي إلى الشعور بالنقص في هذه الجوانب ويحاول الفرد تعويضه ليخرج من الجانب المهمش الذي يعيشه، لذا يلجأ الأفراد إلى العنف المسلح عندما تسلب حرياتهم الشخصية ويحرمون من حقوقهم السياسية والدينية ويتعرضون لاضطهاد الدولة أو معاملتهم معاملة قاسية ويمارس ضدهم عنف مسلح ويحرمون من حق الاستفادة من ثروات المجتمع[٢٢].

لقد دخلت الايديولوجيات على خط التعصب إلى حد ما إلى دائرة الجهل. وبالرغم من أنها محدودة في فعلها وتبريرية في تفاعلها لأنها تعتمد الإقصاء والتهميش، لذا فقد تم تطوير الشخصية الإرهابية وذلك وفق مثلث جمع بين معطيات الاستبداد واليأس والغضب، هذا المثلث والذي يسمى بمثلث اللعنة الذي يجمع في رؤوسه بين الاستبداد عن طريق السلطة ويأس المواطن في ان تتحسن ظروفه فعلا.

إن تزايد الاستبداد فعلا وفاعلية من دون ان يقابله ارتفاع في مستوى الانجاز وعلى الصعيد مفردات الحياة اليومية التي يحكمها عاملا الأمن والرفاهية، إنما يحَول اليأس إلى إحباط عندها يتحول إلى الغضب الذي لا يلبث أن يتحول إلى عنف وبالتالي ينفجر بشكل إرهاب[٢٣].

وزيادة على ما سبق، يأتي دور المؤسسة التعليمية نفسها، والمقصود بها القائمون على العملية التعليمية الذين يتبنون افكار وأيديولوجيات ويحاول كل منهم أن يلقنها للطلاب الذين يتأثرون فيها، فيقوم بنشر أفكار العنف والإرهاب بين صفوف الشباب المثقف والمتعلم في المدارس والجامعات، بعدَها أماكن مفضلة لنشر مثل هذه الأفكار، ولسهولة التأثير في الشباب الذي يتميز بشدة الحماس، كما ان نقص التعليم أو الفشل الدراسي وعدم الإلمام بالقراءة والكتابة قد يدفع الشاب حتى لو لم يكن يتناسب معهم إلى قبول أي عمل لقاء أي أجر لعدم الإحساس بالأمان نتيجة لنقص فرص العمل[٢٤].

وان تفسير الإرهاب بالانتماء إلى أو وجود سلالة معينة بالذات ومحاولة اضطهادها أو القضاء عليها من خلال أعمال العنف قد يدفع إلى عمليات عنف وإرهاب مضاد ضد الأغلبية أيا كانت هذه السلالة أو الجنس، لأن ذلك يفجر الإرهاب العرقي[٢٥]. في أحوال كثيرة تجعل المجتمع مشحوناً ومتوتراً، مما يجعل الواقع ممهداً لصدور العنف عن أفراده وجماعاته، أو منخرطاً بعنف واسع النطاق، وأول مظاهر إبقاء عناصر الفرقة ومظاهرها بين الأفراد والجماعات، وقلة التعاون، وعدَ الأفراد أن مرجعياتهم هي جماعاتهم وليست مؤسساتهم الوطنية.

ثالثاً: الآثار الناجمة عن الأعمال الإرهابية

إما آثار الأعمال الإرهابية فأنها لاشك تمتد إلى نواحي الحياة ومؤسسات المجتمع المختلفة. ويقدم لنا الإرهاب في العراق مثالاً ناصعاً لذلك الإرهاب الذي يستهدف الجوانب الأساسية في حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تمثل وجه التنمية في ذلك المجتمع، فالتنمية تتم في سياق اجتماعي، والإرهاب بالتالي سلوك تدميري موجه ضد الناس والمجتمع، وهذا ما يحصل اليوم في العراق من فقدان للأمن الاجتماعي، ومن تغير في أنماط الجرائم وظهورها وأنواع الجرائم المستحدثة وانتشارها بسرعة فائقة بين المجتمعات على الرغم من عدم التهيؤ البيئي الكامل من قبل المجتمعات كافة بظهور تلك الجرائم فيها، ومثال ذلك جرائم العنف والإرهاب، إلى غيره من الجرائم.

فعلى الصعيد السياسي يسعى الإرهاب إلى إفشال العملية السياسية في البلد وذلك بطرائق مختلفة بدءاً من اغتيال الرموز السياسية المهمة وانتهاءً بإضعاف الدولة ومؤسساتها عن الالتفات إلى مشاريع الإعمار والتنمية وتقديم الخدمات المناسبة للإنسان والمجتمع[٢٦].

وأما اقتصادياً فأن هدف الإرهاب هو الإجهاز على ما تبقى من البنى التحتية فتهديم الطرق والجسور وقتل العاملين والمتخصصين وتفجير أنابيب النفط وتهديم البنايات الحكومية كلها أساليب تهدف إلى تهديم اقتصاد البلد بل وتدميره. فالإرهابيون لن يترددوا في أن يلحقوا الأذى بالاقتصاد الوطني وبذلك تزداد الأمور تدهورًا وركودًا في قطاع هام مثل النفط، وصناعة النفط هدف أساسي من أهداف الإرهابيين في بلد مثل العراق.

ومن الناحية الأمنية فأنه لا شك بأن الخطر الإرهابي يستهدف بالدرجة الأولى إحداث هزة أمنية مروعة في أي مجتمع من المجتمعات، وذلك عن طريق بعثرة عناصر الاستقرار الحياتي في أي جزء من أجزائه، ويظهر ذلك بوضوح في الأثر المترتب على الخطر الإرهابي والمتمثل دائما في الرعب وبث الذعر في النفوس حتى ولو لم يكن موجها إلى هدف بنفسه، وذلك كله بقصد زعزعة الثقة في حالة الاستقرار الأمني المنشود[٢٧].

إما اجتماعياً فأن واحداً من أهداف الإرهاب المهمة هو إشاعة الفوضى في المجتمع وتعريض أمنه وسلامة أبنائه للخطر[٢٨]، زيادة على عرقلة عمل المؤسسات الاجتماعية المهمة كالمؤسسة التربوية موضوع هذا البحث، فعلى الرغم من أن التأثير البالغ للأعمال الإرهابية في عمل المؤسسة التربوية شيء واضح، غير أن الدراسات الجادة في هذا المجال والمجالات الأخرى ناقصة في مواجهة الإرهاب وإفشال مخططاته.

المبحث الرابع

الإطار المنهجي وإجراءات الدراسة الميدانية

أولاً- الإطار المنهجي

يشمل هذا المبحث عرضاً للإجراءات المنهجية التي أُتبعت في الدراسة الميدانية ونتائجها، وكما يلي:

١- **نوع الدراسة ومنهجها:** تُعَدُ هذه الدراسة اجتماعية وصفية تحليلية وفقاً للأهداف الأساسية لها، واستعمل الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة إذ أنه يخدم الدراسة الوصفية.

٢- **عينة الدراسة:** وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عينة قصدية من (١٤٠) شخصاً، وتكونت من خبراء في السياسة ومن أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمَّ تطبيق استمارة البحث الميداني عليهم.

ثانياً- مجالات الدراسة: فقد تَم تحديد مجالات الدارسة الحالية، على الشكل التالي:

١- **المجال الجغرافي (المكاني):** تم اختيار مدينة الديوانية مركز محافظة القادسية، والسبب في اختيار مجتمع مدينة الديوانية هو ندرة الدراسات في مجال السياسات الاجتماعية التي أجريت فيها.

٢- **المجال البشري:** تم اختيار عينة من مدينة الديوانية ضمّت (١٤٠) شخصاً يتوزعون على منطقة الدراسة.

٣- **المجال الزمني:** بدأت الدراسة الميدانية من ٥/١ لغاية ٧/١ (٢٠١٥). وتمَ فيها توزيع استمارة الاستبيان وجمع البيانات.

ثالثاً- إجراءات الدراسة الميدانية

ويوضحها الباحث كما يلي:

١- **أداة الدراسة:** أعدت أداة القياس بصيغة استبانة لتكون المصدر الرئيس لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة كأداة رئيسة في الدراسة. وتضمنت (١٦) ستة عشر سؤالاً.

٢- **تطبيق الاستبانة:** قام الباحث بتطبيق الاستبانة على العينة السابق ذكرها ووزع (١٥٤) استبانة بصورة مباشرة من قبل الباحث لعينة الدراسة، وتم استبعاد (١٤) استبانة لم يتم الإجابة عليها، وبلغ المجموع الكلي لعينة الدراسة (١٤٠) شخصاً، وقد أبدى الجميع تحمسهم لأهمية الموضوع.

٣- **تفريغ الاستبيان:** تمت عملية التفريغ وفق المعايير المحددة في أداة الدراسة، ومن ثم تم إجراء التحليلات الإحصائية. وفيما يلي نتائج الدراسة وتفسيرها.

المبحث الخامس

نتائج الدراسة الإطار المنهجي وإجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: عرض البيانات الأساسية لعينة الدراسة

تشمل الخصائص الديموجرافيا للعينة (النوع، العمر، محل الإقامة، المهنة، الحالة التعليمية للمبحوث، ملكية السكن) وسيتم تناولها تفصيلاً في الجداول (١) و(٢) و(٣) أدناه:

جدول (١) يعرض البيانات الأساسية المتعلقة بفئات العمر والنوع الاجتماعي لعينة البحث

النوع / فئات العمر	الذكور		الاناث		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
٣٠-٣٥	٣٢	٢٢,٨	٥	٣,٦	٣٧	٢٦,٤
٣٥-٤٠	٤٣	٣٠,٧	١٤	١٠	٥٧	٤٠,٧
٤٥-٥٠	٢٠	١٤,٣	٨	٥,٧	٢٨	٢٠
٥٥- فأكثر	١٤	١٠	٤	٢,٩	١٨	١٢,٩
المجموع	١٠٩	٧٧,٨	٣١	٢٢,٢	١٤٠	١٠٠

يتضح من الجدول (١) أن الذكور يشكلون ما نسبته(٧٧,٨%) من إجمالي العينة، و(٢٢,٢%) من أفراد العينة هم من الإناث. **فيما** قسمت الفئات العمرية لعينة البحث إلى أربع فئات بعد أن اتضح أن أعمار أفراد العينة تتراوح بين (٣٠- فأكثر من ٥٥) سنة، ويتضح من الجدول السابق أن أكبر عدد من أفراد العينة تركز في فئة السن الثانية (٣٥-٤٠ سنة) والتي بلغت ما نسبته(٣٠,٧%) من عينة الشباب المهاجر، وأن أقل عدد من أفراد العينة كان ممن هم في الـ(٥٥ سنة فأكثر) فقد بلغت (١٠%) فقط من العينة.

جدول (٢) يعرض البيانات الأساسية المتعلقة بمستوى السكن وملكيته لأفراد عينة البحث

مستوى السكن / ملكية السكن	منطقة شعبية		منطقة متوسطة		منطقة راقية		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ملك	١٤	١٠	٥٨	٤١,٥	١٨	١٢,٩	٩٠	٦٤,٤
إيجار	١	٠,٧	١٣	٩,٣	١٠	٧,٢	٢٤	١٧,٢
حكومي	-	-	١١	٧,٨	٤	٢,٨	١٥	١٠,٦
مع الأهل	٣	٢,٢	١	٠,٧	٧	٤,٩	١١	٧,٨
المجموع	١٨	١٢,٩	٨٣	٥٩,٣	٣٩	٢٧,٨	١٤٠	١٠٠

مستوى السكن: أوضحت إجابات المبحوثين بأن ما نسبته(٢٧,٨%) من العينة يسكنون في مناطق راقية في مدينة الديوانية، بينما بلغ ما نسبته(٥٩,٣%) من العينة بأنهم يسكنون في مناطق متوسطة في مستواها الحضاري، وأن أقل نسبة من إجابات المبحوثين التي بلغت(١٢,٩%)، أشارت بأنها تسكن في مناطق شعبية.

ملكية السكن: وحول ملكية السكن الذي يشير إلى نمط السكن المتاح لأفراد عينة الدراسة، يتضح من الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب نوعية السكن كالآتي: أن أكبر نسبة من أفراد العينة(٦٤,٤%) يسكنون في منزل يملكونه. يليها نسبة من يسكنون في مساكن مؤجرة(١٧,٢%)، بينما تتضاءل نسب من يسكنون مع الأهل وبلغت نسبتهم(٧,٨%)، والذين يسكنون في سكن حكومي بلغ نسبتهم(١٠,٦%) من العينة وهي أقل نسبة أشرت من قبل المبحوثين.

جدول (٣) يعرض البيانات الأساسية المتعلقة بمستوى التعليم والمهنة لأفراد عينة البحث

مستوى التعليم / المهنة	تعليم إعدادي		تعليم جامعي		فوق جامعي		المجموع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
عضو حزب سياسي	١٠	٧,٢	٨	٥,٧	–	–	١٨	١٢,٩
قاضي	–	–	٢٠	١٤,٣	–	–	٢٠	١٤,٣
عضو مجلس محافظة	–	–	٢٣	١٦,٤	–	–	٢٣	١٦,٤
إعلامي	٥	٣,٦	١٠	٧,١	–	–	١٥	١٠,٧
أستاذ جامعي	–	–	–	–	٥٣	٣٧,٨	٥٣	٣٧,٨
عضو مجلس نواب	–	–	١١	٧,٩	–	–	١١	٧,٩
المجموع	١٥	١٠,٨	٧٢	٥١,٤	٥٣	٣٧,٨	١٤٠	١٠٠

حرص الباحث على أن تكون عينة الدراسة ممثلة للخبراء في السياسة من أكاديميين وأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، كلما كان ذلك ممكناً، فاختيرت عينة الدراسة (أعضاء أحزاب سياسية، قاضي، عضو مجلس محافظة، إعلامي، أستاذ جامعي، عضو مجلس نواب)، وبقراءة الجدول السابق تتكون العينة من ست فئات مهنية، فتشمل الفئة الأولى التي حصلت على أعلى استجابات من المبحوثين تمثلت في فئة الأساتذة الجامعيين وهي أكبر فئة بعينة الدراسة بنسبة(٣٧,٩%) من إجمالي العينة. والفئة الثانية تشمل أعضاء مجالس محافظة وبلغت(١٦,٤%). والفئة الثالثة والفئة الرابعة قضاة وأعضاء مجلس نواب وهي تمثل(١٤,٣%) و(٧,٩%)، بينما أوضحت الفئة الخامسة وهي تضم أعضاءً في أحزاب سياسية وبنسبة(١٢,٩%) من العينة المدروسة، أما الفئة السادسة فهي تضم إعلاميين وبلغت نسبتها (١٠,٧%).

الحالة التعليمية: وضح الجدول السابق أن التعليم الجامعي حاز أكبر نسبة من أفراد العينة ٥٨,٦ % في تعليم المبحوثين، تلاه التعليم فوق الجامعي بنسبة ٣٠,٧ %، في حين كانت نسبة ١٠,٧% من عينة الدراسة كان تعليمهم إعدادي، مما سبق يلاحظ ارتفاع نسبة التعليم لدى المبحوثين.

ثانياً: عرض ومناقشة البيانات

تم استعمال التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية

كلية الآداب / جامعة القادسية – ص.ب: ١٨١١ هاتف: ٠٣٦ – ٦٥٢٦٨٨ / مباشر ٠٣٦ – ٦٤٠١٥٠
E-mail: artsqadisiya@yahoo.com
www.arts-qads.org
College Arts / University of Al-Qadisiya . P.o. Box. 1811 . Diwania - Al-Qadisiya - Iraq
Te. 036-640150 / Direct 036-652688

جدول (٤) يبين وصف عام للفقرات (١، ٢) من الاستبيان

الفقرات	اتفق تماما		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
١	٦٥	٤٦,٤	٤٢	٣٠	٧	٥	١٨	١٢,٩	٨	٥,٧	٤,٩٤	١,١٢
٢	٧٠	٥٠,٠	٤٣	٣١,٣	٣	٢,١	١٧	١٢,٥	٧	٤,٢	٢,٨٩	١,١٦
الوسط الحسابي											٣,٩١٥	٠,٧٣

ب- ومن خلال الجدول رقم (٥) بلغت قيمة الوسط الحسابي للفقرات (٣,٦٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بأن إجابات العينة في هذه الفقرات متجهة نحو أتفق وأتفق تماماً، وبانحراف معياري (٠,٩٧)، أما فقرات هذا المحور فقد كانت:

جدول (٥) يبين وصف عينة الدراسة للفقرات (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠) حسب الاستبيان

الفقرات	اتفق تماما		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
٣	١٠٥	٧٥,٠	١٨	١٢,٥	٦	٤,٢	٣	٢,١	٦	٦,٣	٤,٨٧	١,٠٨
٤	٨١	٥٨,٣	٦	٤,٢	٦	٤,٢	٣٥	٢٥,٠	١٢	٨,٣	٣,٥٧	١,٤٩
٥	٧٣	٥٢,١	٣٨	٢٧,١	٣	٢,١	١٥	١٠,٤	١١	٨,٣	٤,٠٤	١,٣٢
٦	٢٩	٢٠,٨	٧٥	٥٤,٢	٦	٤,٢	١٥	١٠,٤	١٥	١٠,٤	٢,٧٧	١,٣٧
٧	٥٣	٣٧,٥	٢٩	٢٠,٨	--	--	٤١	٢٩,٢	١٧	١٢,٥	٣,٤٢	١,٥٤
٨	٥٥	٣٩,٦	٤١	٢٩,٢	٤	٢,١	٢٠	١٤,٦	٢٠	١٤,٦	٣,٦٥	١,٥٠
٩	٩٦	٦٨,٨	٢٠	١٤,٦	٤	٢,١	٦	٤,٢	١٤	١٠,٤	٤,٢٧	١,٣٣
١٠	٧٠	٥٠,٠	٤١	٢٩,٢	--	--	١٢	٨,٣	١٧	١٢,٥	٢,٧١	١,٢٥
الوسط الحسابي											٣,٦٤	٠,٩٧

١- اتجهت إجابات العينة للفقرة الثالثة (ان كل سياسات الدولة لابد ان تتكامل في إطار فكري واضح وخطط عمل قادرة على مواجهة ثقافة العنف والإرهاب كأحد مداخل تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٨٧,٥%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي الذي بلغ (٤,٤٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي. إذ إن الأمن الاجتماعى يتطلب إنشاء حالة يسود المجتمع فيها شعوراً بالطمأنينة بالقدر الكافي لإزالة مخاوف أفراد المجتمع من أية أخطار تتهدد مجتمعهم سواء في نظمه السياسية أو الاجتماعية أو الإقتصادية أو أية أخطار تهدد الفرد في نفسه أو عرضه أو ماله.

إن الإحساس والشعور بالأمن الاجتماعى سوف يتحقق، عندما يحيا الإنسان في مجتمع نظيف وقادر على التصدي لأي شكل من أشكال الجريمة والإنحراف، مجتمع خال من الأمراض، ينعم بالهدوء والسكون في الطرق والأماكن العامة والخاصة. كما يسود الشعور والاطمئنان والأمان، عندما تكفل الجماعة للمجني عليه إمكانية الحصول على حقوقه الشخصية أو العينية، أو التعويض العادل عنها ممن قاموا بالتعدي عليها، سواء أكان هؤلاء المعتدون من أفراد المجتمع، أم من الأجانب الذين يعيشون في المجتمعات الأخرى المجاورة أو البعيدة.

٢- اتجهت إجابات العينة للفقرة الرابعة (ان السياسات الاجتماعية تهدف إلى تحصين الإنسان والمجتمع من المشكلات الاجتماعية كمشكلات الجريمة والإرهاب التي يتوقع ان تتزايد في ضوء التغيرات العولمية الجديدة) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٦٢,٥%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي الذي قيمته (٣,٧٩) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.

مما لاشك فيه أن كلمه الأمن أصبحت تتردد كثيرا في حياتنا اليومية ولم يعد معناها يقتصر على الأمن السياسي والعسكري أو أمن الدولة، بل أصبح يغطي مجالات أخرى متعددة. فكثيراً ما نتحدث عن الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي وأصبحت معظم الأمور المتصلة بسلامه حياة الإنسان ورفاهيته لها جانبها الأمني، وزاد التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات وثورة الإعلام بعداً آخر للأمن يتصل بحياته والهوية القومية والحفاظ عليها من الاندثار والذوبان في الثقافات الأخرى والتطور التكنولوجي نفسه أحدث ثورة في الأمن العسكري وزاد عليه ابعاداً جديدة بعد أن اصبحت حرب المعلومات والشبكات واقعا ضعيفاً[٢٩]. وقد ازدادت مؤخراً أهمية الأمن الاجتماعي مقارنة بالعقود السابقة نتيجة لاختلال ميزان القوى الدولي وسيطرة منظمة القطب الواحد على السياسات العالمية، وبزوغ فجر العولمة بجوانبها ومترتباتها وتحدياتها كافة.

٣- اتجهت إجابات العينة لفقرة (ان نجاح السياسات الاجتماعية لابد وان يرتبط بعملية إصلاح شاملة، تكون قادرة على تفكيك البنية الاجتماعية واعادة تركيبها بما يتيح توازناً وتكاملاً في عملية الإصلاح الاجتماعي) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٧٩,٢%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٤,٠٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.

ان حزمة السياسات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة تعمل على إضفاء الشرعية السياسية على النظام القائم الذي يعمل على توافر الحاجات الأساسية للناس. ولذلك لا يمكن أمام النظام السياسي الا ان يقدم الخدمات الأساسية للناس لكي تعمل –من ناحية– على التخفيف من حدة عدم الاستقرار الاجتماعي، ويحد من انتشار الظواهر الإجرامية، ويعمل –من الناحية الأخرى– على كسب مشاعر الجماهير وتأييدها ومن ثم يحقق الشرعية السياسية.

٤– اتجهت إجابات العينة لفقرة (ان نجاح السياسات الاجتماعية يرتبط بقدرة أجهزة الدولة على تحقيق التوازن الاجتماعي، وتطبيق معايير عامة على كل الناس، والدفاع القوي عن مصالح المجموع في مقابل المصالح الفئوية المحدودة) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٦٤,٦%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي قيمته (٢,٧٧) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي.

لا يمكن أن يبقى مجتمع متين البنية مزدهر النمو ومستقر الأوضاع إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والتغلب على مشاكله، ولكي يحقق هذه الأهداف لابد له من الإحاطة بحاجاته الأساسية وسبل تأمينها والتغلب على موانعها ومعوقاتها، فتحقيق الأمن الاجتماعي يفترض الوقوف على مقوماته. ولما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمجتمع في تطور مستمر، فان الأمن بمفهومه الشامل يكون مظهرا لتطور هذه الظروف سواء في الشكل الذي يتخذه أو الوظائف أو الاختصاصات التي تلقى على عاتق القائمين عليه. ويرتكز الأمن الاجتماعي في أحد جوانبه الجوهرية على توفير ضمانات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويضمن للأفراد الأمن في ممتلكاتهم وأفكارهم، ويعزز لديهم الشعور بالانتماء.

٥– اتجهت إجابات العينة لفقرة (ينبغي على الدولة ان تدافع عن قيم ضرورية لتنفيذ السياسات الاجتماعية كقيم العدالة والحرية والمساواة واحترام الاخر ونبذ الفرقة والانقسام... الخ) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٥٨,٣%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغت قيمته (٣,٤٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.

إن حفاظ المجتمع على مظاهر التفرق من خلال التشظي الاجتماعي وغلبة المظاهر العائلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والاقوامية وغيرها، يبقي الموجهات باتجاه العنف فاعلة. وتعد هيمنة الدولة على المجتمع ومنع قيام مجتمع مدني أو حرمانه من الدور الذي يمكن ان يلعبه، هو ما يؤسس للعنف الممتد. أيضاً قد يجد العنف جذوره في الصراع الممتد بين القديم والجديد، ومن يمثل كل اتجاه منهما[٣٠].

٦– اتجهت إجابات العينة لفقرة (اذا كانت السياسات الاجتماعية من المهام الأصلية للدولة فإن تنفيذها يتطلب شعورا جمعيا بالمسؤولية الاجتماعية تجاه السياسات الاجتماعية والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٦٨,٨%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ (٣,٦٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.

إن للإرهاب آثاراً في تخريب النسيج الاجتماعي، وتدمير الشروط السائدة للحياة إذ يستغل الإرهابيون الأزمات لينشطوا خلاياهم النائمة ويقدموا أنفسهم كمنقذين ومصلحين ويبدؤون بممارسة نشاطاتهم الإرهابية مستغلين بذلك انشغال أجهزة الدولة بالأزمة وسبل مجابهتها ولذلك فان الأبعاد الأمنية للأزمة تُعَدُ من التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة لحماية مواطنيها ومؤسساتها إذ يجب أن تجند لها الطاقات البشرية والمالية كافة لمواجهة الأزمات الأمنية وتداعياتها. زيادة على أن قضية الأمن الاجتماعي ودور الدولة في تحقيقه أصبحت أكثر إلحاحاً في عصرنا الحالي لتنوع المشكلات الاجتماعية والصراع الاجتماعي وما يصاحبه من ضرورة الاهتمام بالقضايا الأمنية.

٧- اتجهت إجابات العينة لفقرة (دعم مفهوم المشاركة كوسيلة لإدماج المواطن في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات العامة وتطبيقها وتقييمها) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٨٣,٤%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ قيمته (٤,٢٧) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.

إن ممارسة السلطة تستوجب مشاركة الجميع، واذا لم يحصل ذلك فعلى الأقل مشاركة القسم الاكبر، وعندما تنكر الفئة الحاكمة أو المهيمنة على الفئات الأخرى هذه المشاركة، وتمارس إرهابها السياسي ضدها تصبح الوسائل السلمية بعيدة المنال واستعمال العنف الخيار الوحيد للتغيير. فالتغيير حقيقة واقعة وعندما ترفض السلطة الحاكمة هذه الحقيقة عن طريق الممارسة الديمقراطية، يؤدي هذا السلوك في النهاية إلى استعمال العنف ضدها وربما تصل إلى الحرب الاهلية وانهيار المجتمع.

٨- اتجهت إجابات العينة لفقرة (ينبغي صياغة سياسة أمنية وفق منظور جديد، يستلزم تبني فكر أمني جديد لمواجهة الإرهاب) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٦٢,٥%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ(٢,٧١) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي. ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (١,١١-١,٥٤) نستنتج من ذلك بأن إجابات العينة كانت متجانسة.

إن انتشار الجرائم والاعتداءات على الأرواح والأعراض والأموال أو انتشار الأمراض والأوبئة، أو سادت الفوضى والضوضاء وعدم الهدوء، وعجز المجتمع، المتمثل في صورة الدولة مثلاً، عن التصدي لكل هذا الخلل الداخلي الناتج عن الانحرافات الداخلية أو الاعتداءات الخارجية، فلا يمكن القول بأن الفرد في مثل هذا المجتمع يتمتع بأمن اجتماعي، أي بحياة أمنة مطمئنة داخل المجتمع. ولأن الأمن مرتبط بفكره السلام وتحرر الإنسان من خطر العنف ودمار الحرب تولد ميل عند كثير من الباحثين إلى توسيع تعريف الأمن ليشمل الخلاص من عدد كبير من التهديدات التي تقود إلى العنف مثل الفقر والإرهاب والتدهور البيئي[٣١].

ت- من خلال الجدول رقم (٤) بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (٢,٦٢) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (٣) وهذا يعني بأن إجابات العينة في هذا المحور متجهة نحو لا أتفق ولا أتفق تماماً، وبانحراف معياري (٠,٦٠)، أما فقرات هذا المحور فقد كانت:

جدول (٦) يبين وصف عام للفقرات (١١،١٢،١٣،١٤،١٥،١٦) في الاستبيان

الفقرات	اتفق تماما		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
١١	٤	٨,٣	٧	١٤,٦	٥	١٠,٤	٢٨	٥٨,٣	٤	٨,٣	٢,٥٦	١,١١
١٢	٦	١٢,٥	٣٣	٦٨,٨	٤	٨,٣	٢	٤,٢	٣	٦,٣	٣,٧٧	٠,٩٥
١٣	٣	٦,٣	١٤	٢٩,٢	١	٢,١	٢٤	٥٠,٠	٦	١٢,٥	٢,٦٧	١,٢١
١٤	٢	٤,٢	١٠	٢٠,٨	٢	٤,٢	٢٦	٥٤,٢	٨	١٦,٧	٢,٤٢	١,١٣
١٥	--	--	--	--	٣	٦,٣	٢٠	٤١,٧	٢٥	٥٢,١	١,٥٤	٠,٦٢
١٦	٢	٤,٢	١٩	٣٩,٦	٢	٤,٢	١٥	٣١,٣	١٠	٢٠,٨	٢,٧٥	١,٢٩
الوسط الحسابي											٢,٦٢	٠,٦٠

١- اتجهت إجابات العينة لفقرة (تطوير سياسات اجتماعية ذات تأثير وفاعلية يتطلب إصلاحاً للمؤسسات القائمة) نحو لا أتفق ولا أتفق تماماً وبنسبة (٦٦,٦%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ قيمته (٢,٥٦) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي.

٢- اتجهت إجابات العينة لفقرة (اهتمام السياسة الاجتماعية بالتأسيس والدعوة لحقوق الإنسان) نحو أتفق وأتفق تماماً وبنسبة (٨١,٣%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ قيمته (٣,٧٧) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي.

إذ تعد السياسة الاجتماعية ضرورية لمعالجة أسباب عدم الإنصاف بين تكوينات المجتمع المختلفة، وتكافؤ الفرص، مما يؤدي إلى تعزيز التوافق والسلم الاجتماعي. إن سياسة اجتماعية واضحة عند التعامل مع مشكلة بعينها أمر ضروري لضبط إيقاع المجتمع[٣٢].

٣- اتجهت إجابات العينة لفقرة (السياسات الاجتماعية التي تتبناها الدولة يجب أن تنبع من طبيعة التحديات التي تواجه المجتمع في الظرف الحالي) نحو لا أتفق ولا أتفق تماماً وبنسبة (٦٢,٢%) وهذا ماأكده الوسط الحسابي والذي بلغ قيمته (٢,٦٧) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي. فالسياسات الاجتماعية في هذه المرحلة لها دور حاسم، فإذا كنا فيما مضى نتعامل مع السياسات من منطلق أيديولوجي له علاقة بالدرجة الأولى بفهم موضوع العدالة الاجتماعية والموقف منها، فإن الوضع الآن تجاوز ذلك بكثير، وأصبح ذا علاقة مباشرة بالأمن الوطني بالمعنى المباشر[٣٣].

٤- اتجهت إجابات العينة لفقرة (دعوة النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد مظاهر التسيب الدولي) نحو لا أتفق ولا أتفق تماماً وبنسبة (٧٠,٩%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ قيمته (٢,٤٢) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي.

تعد السياسات الاجتماعية أفعال هادفة، فلكل سياسة اجتماعية هدفاً أو أهدافاً إستراتيجية يخطط لها عبر أهداف تفضي إليها، ولضمان تحقيق هذه الأهداف من الضروري توسيع فرص الشراكة بين الدولة ومؤسساتها، وعليه فإن السياسة الاجتماعية بالضرورة ستتمحور على جهود دولية متوزعة على العديد من السياسات كتلك المتعلقة بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، سياسة التشغيل والتكوين و الضمان الاجتماعي. فعلى المجتمع الدولي ان يدرك أن الإرهاب قد أصبح خطراً استراتيجياً يهدد الدول جميعها، وهذا نتيجة تصاعد الأعمال الإرهابية مؤخراً بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن العمليات الإرهابية، فالإرهاب عمل لا إنسانياً ولا أخلاقياً لا تقره الشرائع السماوية، ولا القوانين الوضعية، ويمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وقيم التحضر، ويهدد المصالح الحيوية في المجتمع الدولي.

٥- اتجهت إجابات العينة لفقرة (ضرورة قيام الدولة حماية قيم الديمقراطية والتعددية السياسية والمساواة والتسامح بين أصحاب الفكر والدولة في سبيل تحقيق أهدافها نحو حماية المجتمع والمعاونة في تنفيذها) نحو لا أتفق ولا أتفق تماماً وبنسبة (٩٣,٨%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ قيمته (١,٥٤) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي. إن المجتمع العراقي في هذا الظرف يعيش في الغالب في حالة من عدم الاستقرار، فينتشر فيه الفقر، وتراجع منظومة القيم، والحرمان، والجريمة، والطائفية والتطرف والعنف السياسي والاجتماعي، والإرهاب الذي يُعد من أشد درجاته، وفي زمن انتشار الإرهاب هذا تتكاثف المشكلات والتحديات، ويبدأ الإنسان فيه في المعاناة من صور جديدة من الضغوط والمشقة لم يكن يعرفها من قبل.

٦- اتجهت إجابات العينة لفقرة (تحرر السياسات الحكومية من عجزها في مواجهة ما يعانيه المجتمع عن طريق استيعاب القوى السياسية الاجتماعية) نحو لا أتفق ولا أتفق تماماً وبنسبة (٥٢,١%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي والذي بلغ قيمته (٢,٧٥) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، ومن خلال قيم الانحراف المعياري الذي تراوحت بين (٠,٦٢-١,٢٩) نستنتج من ذلك بأن إجابات العينة كانت متجانسة.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

١) الاستنتاجات

أ-ان الاختلاف في الرأي أو العقيد أو المذهب، لا يوجب الحاق الفرد أو استعمال العنف ضد الآخرين، وأن رفض العنف أصبح واضحاً والإيمان يجب ان يكون عن قناعة وليس عن طريق العنف، فلا أكراه في الدين ولا عنف.

ب- الإرهاب ظاهرة عالمية ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة، وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول على الإنسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير الحق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر.

ت- ان الدين الإسلامي لا يؤمن بمفهوم العنف أو مفهوم المعاملة السيئة أو ايقاع الظلم على الآخرين أو استعمال القسوة أو العنف مع بني الإنسان، فأفعال العنف بأنواعه التي تقع في المجتمعات وتستهدف الآخرين التي تبلغ أحياناً مستوى من التطرف تعد خروجاً عن الدين، وتعاليمه السمحة ودعوته إلى السلم والسلام.

ث- يتضح من خلال سلسلة الفاعلين المتشابكة في عملية صياغة السياسة الاجتماعية في العراق، يمكن الاشارة إلى غياب عملية التنسيق والتكامل بين عناصر صياغة السياسة الاجتماعية في العراق في كثير من الاحيان.

٢) التوصيات

أ- الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية كأحد مداخل تخطيط وتنفيذ السياسات الاجتماعية. وهنا يبرز الاهتمام بالمجتمع المدني الذي يتكون من الجمعيات والهيئات التي يؤسسها الأفراد طواعية من إجل تحقيق أهداف مشتركة، والارتفاع بمتوى التضأمن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية. وفي هذه الحالة يصبح المجتمع المدني شريكاً للدولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية.

ب- محاولة التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب يوفر إطارا قانونيا ملزماً للدول كافة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب، وأن عدم وجودها حتى الآن يضرب التعاون الدولي في هذا المجال ويجعله مرهوناً بالرؤى الجزئية والمصالح الضيقة لهذا الطرف أو ذاك، كما أن هذا يضر بمصداقية الأمم المتحدة كمنبر دولي رئيس لصنع المبادىء والأطر المنظمة للتعاون الدولي في القضايا الحيوية.

ت- لابد للحكومة من اتخاذ إجراءات قوية وحازمة لتجفيف منابع الإرهاب وكشف الحواضن السياسية والإعلامية التي تلعب دورا رئيساً ومحوريا في نجاح العصابات الإرهابية من تنفيذ مخططاته.

ث- ضرورة إجراء الإصلاحات الضرورية الاقتصادية والاجتماعية في نفوس الجمهور، ليشارك بايجابية مع أجهزة العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب كشركاء في صياغة وتنفيذ وإدارة برامج السياسات الاجتماعية.

ج- تطوير المناهج والبرامج وتقديم القدوة من خلال مبدأ الحوار وتقبل الرأي والرأي الآخر وأدب الاختلاف وقيم التسامح والتوعية بالحقوق والواجبات وهذا يتطلب مجموعة من الإجراءات من بينها (إعادة النظر في البرامج التربوية، نشر ثقافة التسامح، العدالة الاجتماعية، الحسم في العلاقة بين الدين والسياسة...) وهذا يساعد علي صيانة السلام الاجتماعي والأمن المجتمعي.

المراجع

[1]Hill,M., Understanding Social Policy, UK: Blackwell, 3rd edition, 1988. P.38.

[٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الإسكوا)، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية: تحليل بناني تاريخي، الامم المتحدة، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، نيويورك، ٢٠٠٣، ص١٠

[3]Dingeldey, I., European tax systems and their impact on family employment patterns, Journal of Social Policy, V. 4 2001, p. 30

[٤]ميهوب يزيد، مشكلة المعيارية في تعريف الإرهاب الدولي، ط١، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠١١، ص١٩.

[5]Oxford advanced learners.(1992).Encyclopedic Dictionnary ,Oxford Univer-sity Press,P. 942

[٦]حسين عبد الحميد رشوان، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،١٩٩٧، ص٤٢

[٧] Leonard b. weinbrg &b.davis,introduction to political terrorism. N.y.mGw_hill publication company,1989, p.32

[٨]منى عويس، وعبلة الأفندي، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ص٣٨

[٩]سلام عبد علي العبادي ومثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الاداب جامعة بغداد/ العدد ٩٦، ٢٠١١، ص٥٦.

[١٠]معلومات عن البرلمان العراقي وفقا للدستور العراقي،http://www.iraqiparliament.info/info

[١١]محمد حسن اسماعيل، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٨٧، ص١٤١- ١٤٤.

[١٢]حمدي عبد الحارس البخشونجي، التخطيط الاجتماعي، الاسكندرية: المكتبة الجامعية، ٢٠٠١، ص١٥٣.

[١٣]أحمد زايد، السياسة الاجتماعية في عالم متغير : رؤية نظرية، المؤتمر السنوي العاشر السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٦-٢٩ مايو ٢٠٠٨، ص ٤٧-٤٨.

[١٤]أحمد زايد، مرجعيات الإرهاب الديني.. بين الفكر والتاريخ، اخبار اليوم، العدد (٣٦٦٨)، ٢١/ فبراير، ٢٠١٥، http://dar.akhbarelyom.com

[١٥]وفيق السامرائي، العراق في مرحلة ما بعد سقوط صدام (١-١٢)، من التضخم بعد «حرب إيران» إلى بوابة السقوط في الكويت، الجريدة، ٢٠١٥. http://www.aljarida.com

[١٦]سليمان عبد المنعم، أصول علم الاجرام والجزاء،ط١،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،١٩٩٦، ص٣١٢.

[١٧]يحيى عبد المبدى، مفهوم الإرهاب بين الاصل والتطبيق،مجلة المعهد، العدد الرابع، معهد الدراسات العربية والاسلامية، لندن، ٢٠٠٣،ص٧٢

[١٨]ثامر عباس، ظاهرة العنف وأزمة الثقافات الفرعية، مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد السادس، دار المستقبل للتأليف والنشر والتوزيع، بغداد،٢٠٠٤، ص٩٣.

[١٩]ابراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الاقنعة، مركز الدراست السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٠

[٢٠]احمد فلاح العموش، اسباب انتشار ظاهرة الإرهاب: دراسة من منظور تكاملى،اعمال ندوة مكافحة الإرهاب،الرياض،١٩٩٩،ص٩٥

[٢١]عصام عبد الفتاح، الجريمة الإرهابية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨،ص١٧

[٢٢]أحمد ياسين أحمد، دور العوامل الاجتماعية في الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة في قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة القادسية،٢٠٠٥، ص٦٠

[٢٣]عبدالله بن عبد العزيز اليوسف، الانساق الاجتماعية ودورها فى مقاومة الإرهاب والتطرف، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،٢٠٠٦، ص٣٤.

[٢٤]سالم روضان الموسوي، فعل الإرهاب والجريمة الإرهابية دراسة مقارنة معززة بتطبيقات قضائية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠١٠، ص٥٩

[٢٥]حسب الله يحيى، ثقافة الإرهاب والعولمة،ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٦.

[٢٦]محمد مدحت المراسى، الأمن والتنميه الاجتماعيه، مجله مركز بحوث الشرطه، عدد ١٩ يناير سنه ٢٠٠١، ص ٢٦٩.

[٢٧]عصام عبد الفتاح، الجريمة الإرهابية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٨،ص٥٧.

(٢٨)الحلو، بثينة منصور، الإرهاب واستخدام الاشاعة،مجلة الاداب، العدد(٧٣)، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٨٦.

(٢٩)محمد قدرى سعيد، الامن، موسوعه الشباب السياسيه، القاهره، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه والاهرام. ٢٠٠٢، ص ١٤

(٣٠)حسن ابراهيم احمد، العنف من الطبيعة إلى الثقافة، سورية- دمشق: النايا للدراسات والنشر والتوزيع،٢٠٠٩، ص١٦.

(٣١)محمد قدرى سعيد، مصدر سابق الذكر، ص ١٩.

(32)Improved Outcomes Project. A framework for improving out comes for children and families. WASHINGTON, DC: Center for the Study of Social Policy, 1994

(33)Ditch, I, and Oldfield, N., Social assistance: Recent trends and themes, Journal of European Social Policy, V.9, 1999, p.65-76.